اتجاهات تطور الصادرات النفطية وأثرها في الأداء الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١١)*

د. سعد محمود خليل الكواز
أستاذ مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

أ. محمد طيب عبد الهادي إسماعيل
مرحلة الماجستير
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١٠/٣٠ **تاريخ قبول النشر** ٢٠١٣/١٢/٢٩

مستخلص البحث

استهدف البحث تقدير أثر الصادرات النفطية ومتغيرات اقتصادية أخرى في الأداء الاقتصادي للعراق خلال المدة ١٩٨٥-٢٠١١، وقد تم استخدام الأسلوب القياسي في تحليل النتائج باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وطريقة الخطوات المتتالية، وقد تبين من خلال التقدير أن ٩٣% من التغييرات الحاصلة في الأداء الاقتصادي تفسر بواسطة الصادرات النفطية بأثر إيجابي ومعنوي والاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك الكلي بأثر إيجابي ومعنوي إحصائياً، وتأتي الإستيرادات بأثر إيجابي منخفض في الأنموذج المقدر. كما أيدت إشارات معلمات النموذج النتائج المقدرة التي جاءت متفقة ومنطق النظرية الاقتصادية، وقد تبين أن الصادرات النفطية أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً في الأداء الاقتصادي.

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة "اتجاهات تطور الصادرات النفطية وتأثيراتها في النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك للمدة (١٩٨٥-٢٠١١)"، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٣.

المحور الأول: منهجية البحث

المقدمة

يمثل النمو الاقتصادي هدفاً تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقهِ، والبحث عن الوسائل والعوامل التي تؤثر في الرفاهية. ولأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي فقد أكدت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، وتُعد الصادرات أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي التي تم التركيز عليها في تلك النماذج.

أولاً: مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بأن الصادرات النفطية للعراق تشكل نسبة مرتفعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل القسم الأكبر من إجمالي الصادرات، ولكون اقتصاد العراق يعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيه، فإن النمو الاقتصادي يتأثر بتقلبات السوق النفطية العالمية وتأثيرات الأزمات العالمية، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد العراقي.

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية دراسة اتجاهات تطور الصادرات النفطية وتأثيرها في الأداء الاقتصادي للعراق أنهُ لا يزال متأخراً تنموياً عن بقية الدول، ومن ثمَّ فلابدَّ من إجراء الدراسات التطبيقية المكملة للدراسات السابقة لكي تسهم في الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي تدفع عملية النمو في اقتصاده، ومن ثم تحقيق الرفاهية لمجتمعه.

ثالثاً: هدف البحث

يسعى البحث إلى تقدير وتحليل أثر الصادرات النفطية ومتغيرات اقتصادية أخرى في الأداء الاقتصادي للعراق باستخدام سلسلة زمنية للمدة (١٩٨٥-٢٠١١).

رابعاً: فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن هناك تأثيراً ايجابياً ومعنوياً للصادرات النفطية للعراق في تحقيق نموهُ الاقتصادي مع إمكانية زيادة المكونات للهيكل السلعي لتجارتهِ الخارجية ومنها الرأسمالية والوسيطة.

خامساً: منهج البحث

تم اعتماد أسلوب التحليل الوصفي للبيانات المبوبة من الجداول والمتغيرات الاقتصادية للعراق المأخوذة من المصادر والمنشورات والمؤسسات الرسمية، فضلاً عن أسلوب التحليل الكمي لأثر الصادرات النفطية ومجموعة المتغيرات الاقتصادية في الأداء الاقتصادي للعراق، ويتضمن البحث ثلاثة محاور يتناول الأول منهجية البحث، بينما قدَّم الثاني الإطار النظري للبحث، فيما ركز الثالث على تحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات النفطية في الأداء الاقتصادي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

حظيت التجارة الخارجية باهتمام العديد من الاقتصاديين على اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون إليها، واحتلت الصادرات أهمية خاصة ضمن الإطار العام للتجارة الخارجية في أغلب الأدبيات الاقتصادية، كونها تعكس

طبيعة الهيكل الإنتاجي للبلد المصدر، فضلاً عما تسهم به في دعم الناتج المحلي، ويكاد يتفق معظم الاقتصاديين على وجود علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي[1].

وقد أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون على الدور الإيجابي الذي تسهم به الصادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإن حيوية هذا الدور تزداد أهمية في الدول النامية ،لأن أداء الصادرات فيها يعتمد على طبيعة الأساليب التي تعتمدها الدول ومدى ملائمة الظروف الدولية لها، فضلاً عن مدى توافر عوامل أخرى كامنة في اقتصادات هذه الدول كي تسهم في تحفيز قطاعها الصناعي على النمو، كما حصل في الدول الأوربية في بداية الثورة الصناعية ،وفي دول إقليم شرق آسيا في النصف الثاني من القرن العشرين. وهناك آراء أخرى تشير إلى أن أداء الصادرات وفاعليتها في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي يرتبط بمتغيرات أخرى، فإذا كان المعدل المرتفع من الصادرات يحدث آثاراً إيجابية في الدول المتقدمة من خلال مضاعفة الصادرات، فإن هذا النمط من التأثير في الدول النامية يقتضي تحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي بينهم، حتى لا ترتفع نسبة التسربات المختلفة من عوائد الصادرات من جراء تزايد الميل الحدي للاستيراد، لاسيما إذا كان هذا النمط من الاستيراد يتضمن سلعاً استهلاكية. أما الكلاسيكيون المحدثون فقد اتجهت تحليلاتهم نحو فكرة مفادها، أن التنمية الاقتصادية عملية متناسقة تتولد من خلال إيجاد قطاع حديث للتصدير يكون أحد الوسائل المهمة والمعززة لعملية النمو الاقتصادي التراكمي، على اعتبار أن الصادرات هي القناة الرئيسة لتوريد النقد الأجنبي، لأن متطلبات التنمية من السلع الرأسمالية لا يمكن تأمينها إلا من خلال عوائد الصادرات، وبذلك يتناول التحديث جميع أجزاء الاقتصاد القومي بواسطة قوة النمو الدافعة من خلال هذا القطاع وصولاً إلى تحقيق تنمية متسارعة في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى[٢].

كما أن آراء الكلاسيك التقليديين قد أيدتها أدلة من القرن التاسع عشر لدول حدث فيها النمو الاقتصادي عن طريق التجارة الدولية، والتي أطلق عليها المناطق حديثة الاستيطان، وعليه فإن مصطلح ماكنة النمو الذي استخدمهُ الاقتصادي D. Robertson، جاء ليضيف إسهام التجارة في توسيع الاقتصاد الدولي من منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى. أما الاقتصادي S. Kuzents فأكد على هذا المصطلح، خصوصاً أن التجارة الدولية قد نمت بمعدلات أكثر ارتفاعاً من معدلات نمو الإنتاج العالمي، فأصبح هنالك نموذجاً من نماذج النمو الاقتصادي الذي يعد التجارة الدولية بمثابة القطاع القائد للنمو الاقتصادي، ومن الدول التي أثبتت وجود هذا النموذج بريطانيا والسويد والدنمارك وكندا وسويسرا واليابان، معتمدةً جميعها على حصيلة صادراتها من السلع الصناعية، بوصفها مورداً أساسياً لتمويل إستيراداتها من المواد الأولية التي تحتاجها لعملية النمو والتطور، فضلاً عن دور هذا النموذج في الدول النامية التي صدرت المواد الأولية، مثل كوريا والمكسيك وكولومبيا وتايوان والفلبين، إذ حدثت فيها تغيرات هيكلية نتيجة لتمويل إستيراداتها من حصيلة صادراتها من المواد الأولية، مما دفع تلك الدول إلى السير في طريق النمو والتقدم الاقتصادي(٣).

وعندما جاء كينز ظهر الاهتمام بتحليل أهمية إسهام الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي، حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة(٤).

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين المعاصرين حول علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، حيث يرى Marx عدم قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها آليات النظام الرأسمالي، وما تقوم به من استغلال لثروات الدول النامية، فضلاً عن المنافسة الحادة بينها. أما Myrdal فيؤكد على أن تجارة الدول النامية مع

الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة، لكونها تمتلك صناعة متطورة لا تتوفر في الدول النامية، فالتجارة في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين، ويضيف أيضاً أن صادرات الدول النامية المعتمدة في غالب الأحيان على مواد خام وأولية تتميز بطلب عديم المرونة. في حين يرى "Nurkse" بأن التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو الاقتصادي، وأداة لتوزيع الموارد بشكل كفوء، واستدل في نظرته هذه بالدور الذي لعبتهُ التجارة الخارجية في كلٍ من كندا، استراليا، جنوب أفريقيا والأرجنتين، كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية لنمو اقتصادي من خلال التجارة الخارجية، بالنظر لما تتلقاهُ صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة، فهو يرى بأن الانسياق وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية قد يؤدي إلى هبوط الدخل الكلي الحقيقي للبلد، فضلاً عن تدهور معدلات التبادل في غير صالحه، بالنظر لما يواجه صادرات الدول النامية حالياً في الأسواق الدولية من عقبات، وبالنظر أيضاً إلى انخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية لديها مقارنةً مع الدول المتقدمة، وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح ظاهرة النمو المؤدي إلى الإفقار. وأوضح (Balassa,1971) وغيره من الاقتصاديين بدراسات لهم ،بأن نمو الصادرات ذات ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها. كما أوضح (Robert Emery) في دراسة أجراها عام ١٩٦٧، أن الشواهد قوية على وجود علاقة قوية بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي(٥).

وقد ظهرت دراسات عديدة توفر إطار مفيد لتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي (Baldwin & Farshid,1996,١٩٩) و (Feenstra, 1990) (Seqerstomi Anant & Dinopoulos, 1990) و (Grossmon & Helpman,1990) و (Rivera-Batiz & Romer, 1991) الفكرة الأساسية

لهؤلاء، أن الصادرات تزيد من العناصر الإنتاجية الكلية، بسبب تأثيرها على وفورات الحجم، وغيرها من العوامل الخارجية مثل نقل التكنولوجيا، تحسين مهارات العاملين، تحسين المهارات الإدارية، زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وكذلك فإنها تتيح استخدام أفضل للموارد والتي تعكس تكلفة الفرصة البديلة للموارد المحدودة. وهناك دراسات أخرى لـ (Bahmani-Oskoee al se, 1993)، (Jin, 1995)، (Levin & Paut, 1997)، (AL-Yousif, 1997) تخلص دراستهم إلى وجود علاقة ايجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وعلى وجه التحديد في الدول النامية، ويعزو الآثار المترتبة للصادرات على النمو الاقتصادي إلى عوامل عدة منها: أن الصادرات توفر حدود دنيا لآثار وفورات الحجم وزيادة الإنتاجية، وكذلك تنوع المنتجات، فضلاً عن أن تصدير السلع والخدمات يتيح الفرصة للتنافس في الأسواق الدولية، والى نقل التكنولوجيا وتحسين الإدارة والمهارات[٦].

وقد تناول (Erfani,1999) العلاقة السببية بين الأداء الاقتصادي والصادرات للمدة (١٩٦٥- ١٩٩٥) لعدد من الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، فأظهر البحث نتائج ايجابية كبيرة عن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وبالتالي فهي تقدم دليلاً على فرضية الصادرات كقائد للنمو (Export Led Sector). وقد اختبر (Vohra, 2001) العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في كل من الهند وباكستان، والفلبين وماليزيا وتايلاند للمدة (١٩٧٣- ١٩٩٥)، وأشارت النتائج أنهُ عندما كان لهذه الدول مستوى اقتصادياً جيداً من تنمية الصادرات كان لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، وأظهر البحث أهمية سياسات السوق الحرة، وتوسيع الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية[٧]. وفي دراسة أخرى للاقتصاديين (Lawaence & Weinstien, 1999) أوضحت أن الدول التي تميل إلى تنمية صادراتها، ينمو اقتصادها وبشكل سريع، ويترافق هذا النمو بزيادة في إستيرادات هذه

الدول. ويرى (جيلز وآخرون, ١٩٩٥) بأن الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير سلع تامة الصنع للسوق العالمي، هذا مقابل تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية إلى حدٍ لا يمكن تلبيته عن طريق الإنتاج المحلي، فيتطلب استيراده من الخارج. كما يرى بأن هناك بعض الدول تحتاج إلى مواد خام تتوفر في الدول النامية تقوم بتصديرها للدول المتقدمة، وبالتالي تسهم العملية التصديرية في العملية التنموية بما تدرهُ من عملات أجنبية، والتي تستعمل كعنصر من عناصر الإنتاج، من خلال ما تمكن من استيراده من معدات رأسمالية، وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية(٨).

أما بخصوص الصادرات النفطية وإسهامها في النمو الاقتصادي، فلمعرفة أهمية النفط في السوق الدولية، لابدَّ من معرفة أهميتهُ في الاقتصاد العالمي، ومستوى استهلاكهُ في الوقت الحالي والمستقبلي، فلم تنجح الجهود التي بذلتها الدول الصناعية في إيجاد بديل للنفط أقل كلفة منهُ، فمؤشرات الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية والتوقعات المستقبلية تشير إلى تزايد الطلب عليه، وسيظل المصدر الرئيس للطاقة في العالم(٩).

وإذا أخذنا الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنها العراق فنجد أن أهمية الصادرات النفطية تتأتى من خلال توفير فوائض مالية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. وتتميز الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بخصائص تكاد تكون متشابهة كونها تمتلك احتياطي من النفط، وتحتل مكانة في إنتاج النفط الخام وتصديرهِ إلى الأسواق العالمية، لكنها تعاني من اختلالات في هياكلها الاقتصادية بسبب اعتمادها على تصدير النفط لتوفير العملة الصعبة لاستيراد السلع الاستهلاكية، مهملةً تطوير القطاعات الأخرى في الاقتصاد. وتمثل تجارة النفط الخام ومشتقاتهِ نسبة مرتفعة من التجارة العالمية، وخاصةً أنهُ يتدفق من مجموعة من الدول باتجاه مجموعة أخرى

مما يجعل لأي تغيير في أسعاره أثراً على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لدول الأوبك(١٠).

وقدَّم (AL-Yousif,1997) نتائج عن علاقة الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام لبيانات سنوية للمدة (١٩٧٣-١٩٩٧) لأربعة دول هي: المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وأكدت أن هناك أدلة إحصائية تشير إلى التأثير الايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي فيها(١١).

ومن بين النتائج التجريبية في اقتصادات التنمية في نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، هو أن الاقتصادات الوفيرة بالموارد الطبيعية تميل إلى النمو ببطء أكثر من الاقتصادات بدون موارد. فعلى مدى العقود الأربعة الماضية على سبيل المثال، دول الأقطار المصدرة للنفط شهدت دولها ككل معدلات سلبية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لقد كانت العلاقة التجريبية بين الريع النفطي والنمو الاقتصادي محل جدل وخلاف، لاسيما في الدول المصدرة للنفط، والنتائج التي تم التوصل إليها ذات دلالة إحصائية قوية، فعلى سبيل المثال إذا كانت العلاقة بين ريع النفط والنمو الاقتصادي ضعيفة بسبب نوعية المؤسسات الإنتاجية، فلابدَّ من إيجاد بيئة مؤسساتية جيدة من أجل تحقيق مكاسب من الريع النفطي وإظهار مدى مساهمتهِ في النمو الاقتصادي. وإن آثار وفرة الموارد شغلت حيزاً في الدراسات التجريبية والنظرية السياسية والاقتصادية، وأغلب الدراسات أخذت العلاقة الإحصائية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي. كما أن العديد من الدراسات التجريبية توصلت إلى نتائج منها، أن الاقتصادات ذات الموارد الطبيعية الوفيرة ذات تباطؤ نمو أكثر من الاقتصادات ذات الندرة في الموارد (Auty, 2001)، (Rainis, 1999)، (Bulmer Thomas, 1994)، (Sach & Warner,1995)(١٢).

ثانياً: مؤشرات تطور قطاع النفط في العراق

يمثل قطاع النفط في العراق الركيزة الأساسية في نمو الاقتصاد الوطني، وتشكل الصادرات النفطية النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية، ويتم تكرير كميات من النفط الخام في مصافي العراق القائمة لإنتاج المشتقات النفطية المختلفة، لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي، فضلاً عن أن العراق يتميز بضخامة احتياطاته النفطية، وانخفاض تكاليف الإنتاج في هذا القطاع[١٣]، ومن الجدول (١) يمكن ملاحظة المؤشرات الآتية.

إن الإنتاج النفطي في العراق بلغ ٢, ٢٣٤ مليون برميل/ يوم كمتوسط للمدة (١٩٨٥- ١٩٨٩)، وبنسبة ١٢,٣% من إجمالي إنتاج النفط الخام لدول الأوبك، وانخفض إلى ٠,٨٦٦ مليون برميل/ يوم كمتوسط للمدة (١٩٩٠– ١٩٩٤)، وبنسبة ٣,٦% ويعزى هذا الانخفاض إلى العدوان الثلاثيني، وكذلك الحصار على العراق[١٤]، ثم ارتفع متوسط الإنتاج إلى ١,٥٥٢ مليون برميل/يوم للمدة (١٩٩٥- ١٩٩٩)، وبنسبة ٥,٧%، بسبب مذكرة التفاهم الذي عقدها العراق مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء)[١٥]، واستمر الإنتاج بالزيادة لبعض الأعوام حتى عام ٢٠٠٣ حيث وقع العراق تحت احتلال الولايات المتحدة الأمريكية، وليصبح قطاع النفط تحت الهيمنة الاقتصادية المطلقة وسيطرة الشركات الأمريكية على الاقتصاد العراقي. وكان الهدف هو إنتاج أكبر كمية من النفط الخام وتصديرها بالرغم من خطورتها على المكامن النفطية[١٦]، وعلى الرغم من انخفاض الإنتاج في العامين (٢٠٠٥, ٢٠٠٦)بسبب سوء الظروف الأمنية[١٧]، إلا أنهُ واصل بالزيادة لكي يبلغ ٢,٦٥٣ مليون برميل كمتوسط للعامين (٢٠١٠, ٢٠١١)، إذ بلغت مساهمته ٨,٥ % من إجمالي إنتاج النفط الخام لدول الأوبك، واحتل العراق المرتبة الرابعة بين دول الأوبك.

وتطور حجم احتياطي النفط الخام المؤكد في العراق ليصبح ١٤٢,٣٥٠ مليار برميل كمتوسط للعامين (٢٠١٠، ٢٠١١)، وحقق نسبة ١١,٩% من

إجمالي احتياطي النفط الخام لدول الأوبك، ومسجلاً المرتبة الرابعة بعد فنزويلا والسعودية وإيران.

ازداد احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العراق إلى ٣,١٥٨ ترليون متر مكعب كمتوسط للعامين (٢٠١٠, ٢٠١١)، ومساهماً بنسبة ٣,٣% من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي لدول الأوبك، ومسجلا المرتبة السابعة بينها.

وبلغت الطاقة التكريرية في العراق ٠,٤٠٣ مليون برميل وبنسبة ٦,١% من إجمالي الطاقة التكريرية لدول الأوبك كمتوسط للمدة (١٩٨٥- ١٩٨٩)، وازدادت خلال مدة الدراسة لتصبح ٠,٨٠٠ مليون برميل كمتوسط للعامين (٢٠١٠, ٢٠١١)، وبنسبة ٩,١% من إجمالي الطاقة التكريرية لدول الأوبك، ويعزى عدم تقدم الطاقة التكريرية في العراق بشكل كبير، إلى الظروف التي مرَّ بها العراق من حروب وحصار واحتلال وظروف أمنية غير مستقرة. ومن ملاحظة البيانات المتوفرة عن إنتاج العراق واستهلاكه للمنتجات المكررة، وجد أنهُ لم يحصل تطور في هذه الصناعة، وإن الإنتاج لا يغطي الاستهلاك المحلي المتزايد، مما يضطره إلى استيراد المشتقات النفطية من الخارج.

ثالثاً: مؤشرات تطور القطاعات الاقتصادية للعراق وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٨٥- ٢٠١١)

أ. **السكان:** يلعب السكان دورين أساسيين في عملية التنمية الاقتصادية، الأول في ناحية الطلب واتساع حجم السوق، كما أن التغيير في تركيب السكان العمري والجنسي والبيئي يؤدي إلى تغيير في طلب المستهلكين ومن ثم في تركيب السوق، أما الثاني فينصب في جانب العرض فإن أي زيادة في السكان تؤدي إلى زيادة القوى العاملة، وأن أي تغيير في تركيب السكان خاصةً العمري يؤدي إلى تغير نوعية عرض العمل، وكل

ذلك يؤدي إلى اتساع حجم الإنتاج إذا ما توفرت مصادر التنمية الأخرى[١٨]، ويعد العراق من بين مجموعة الدول ذات الحجم المتوسط من السكان ويتضح من الجدول (٢) تطور حجم السكان في العراق وذلك لوجود زيادة سريعة في حجم السكان ومعدلات نموه، إذ بلغ ١٦,٦٤٨ مليون نسمة كمتوسط للمدة (١٩٨٥- ١٩٨٩)، وتطور بالزيادة في المديات الزمنية التالية ليصبح ٣٢,٤٧٨ مليون نسمة كمتوسط للعامين (٢٠١٠ , ٢٠١١)، ويعد العراق من الشعوب الفتية التي تشكل فيه نسبة السكان في سن ١٥ فما فوق نسبة مرتفعة، كما تمثل نسبة السكان الحضر النسبة الغالبة، نتيجة للتطور الحاصل في المدن وحصولها على الخدمات المتطورة، قياساً بالمناطق الريفية والتي أدت إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدن[١٩].

ب. **القوى العاملة:** بلغ حجم القوى العاملة 3.748 مليون نسمة كمتوسط للمدة (١٩٨٥– ١٩٨٩) وازداد في المديات الزمنية التالية لتصبح ٧,١٠٣ مليون نسمة كمتوسط للعامين (٢٠١٠, ٢٠١١) ، وتعتبر نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان في العراق منخفضة مقارنة بغيره من الدول، إذ بلغت ٢٣,٤% كمتوسط للعامين (٢٠١٠, ٢٠١١) ، ويعد معدل نمو القوى العاملة مرتفعاً، وتتميز القوى العاملة بانخفاض الإنتاجية وضعف مساهمة المرأة، فضلاً عن ارتفاع معدل نمو القوى العاملة بصورة أكبر من معدل نمو السكان ومعدل نمو الوظائف [٢٠].

ج. **الناتج المحلي الإجمالي:** تشير بيانات الجدول (٢) إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة (١٩٨٥– ١٩٨٩) بلغ 43.946 مليار دولار، ويعود هذا الانخفاض إلى توقف صادرات النفط ولفترات متعددة نتيجة لدخول العراق الحرب مع إيران [٢١] ، وفي أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩٠

وفرض العقوبات الاقتصادية، وما أحدثاه من تدهور اقتصادي وانخفاض مساهمة العائدات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي [٢٢]. وكما يتبين من الجدول (٢) أن الناتج المحلي شهد انخفاضاً في المدتين الزمنيتين الثانية والثالثة، وفي عام ١٩٩٧ شهد ارتفاعا ملحوظا في قيمة الناتج المحلي بسبب عقد العراق اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء[٢٣]، ولقد شهد العراق تطوراً متزايداً في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠٠٣، ورفع الحصار الاقتصادي عن العراق وبسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد النفطية.

د. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي في العراق منخفضاً نسبياً مقارنة ببقية دول الأوبك، وذلك لارتفاع معدلات النمو السكانية وزيادة البطالة، فضلاً عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية، وكذلك للظروف التي مر بها العراق من حروب وحصار وظروف أمنية غير مستقرة ساهمت في تخفيض الناتج المحلي الإجمالي، وسببت في عدم الإمكانية لتصدير النفط بشكل متواصل، وبعد عام ٢٠٠٣ وقيام القطاع النفطي بدوره في رفع الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الزيادة في نصيب الفرد لم تكن بالمستوى الذي يعكس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة نفطية كالعراق، ويعزى ذلك إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراق، كالبطالة والتضخم والمديونية والفساد وانخفاض المستوى المعيشي، وتدهور القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية[٢٤].

هـ. **الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية:** لقد عانى القطاع الزراعي من سياسات متباينة طيلة الحقبة التاريخية السابقة، إذ كان ينظر إليه كنشاط ثانوي، واتسمت السياسة السابقة ، بالتركيز على التصنيع لما لهُ من خاصية في الحصول على منجزات سريعة، بعكس ما هو عليه الحال في القطاع الزراعي، ومن الجدول (٢) يتضح التراجع المستمر في

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للمديات الزمنية المتلاحقة، وذلك بسبب الحروب والحصار الاقتصادي في المديات الزمنية الثلاثة الأولى[٢٥]، وكذلك التراجع في المديات الزمنية الأخيرة، بسبب عدم الاستقرار والظروف الأمنية التي يعيشها العراق، وأن نسبة مساهمة نشاط هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تُعد منخفضة، فما يزال الإنتاج الزراعي عاجزاً عن سد حاجة الطلب المحلي المتزايد، نتيجة المشاكل العديدة التي يعاني منها هذا القطاع[٢٦].

كما ظل القطاع النفطي في العراق هو المهيمن والمساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي طول المديات الزمنية الستة، بحيث بقيت طاقة العراق الإنتاجية من النفط هي المحدد الأساس للحصول على الموارد، ومما جعل الاقتصاد العراقي في مواجهة مع الصدمات الخارجية والتقلبات الاقتصادية العالمية[٢٧]. وعلى الرغم من محدودية نشاط قطاع الصناعات التحويلية وضعف مساهمتهِ للنهوض بعملية النمو الاقتصادي، إلا أنهُ ساهم بتغطية جزء من الطلب في السوق المحلي وتشغيل العاملين، وكان ذلك أبان المدة(١٩٨٥- ١٩٨٩)، إذ بلغت النسبة ١١,٥% من إجمالي الناتج المحلي، ثم تراجعت هذه النسبة بسبب الحصار الاقتصادي، إذ لم تعد الإمكانات المحلية قادرة على تأمين المستلزمات الضرورية لتقدم هذا القطاع وتطوره، سيما وأن أغلب المعدات المستخدمة أصابها التقادم والاندثار واستمر هذا التراجع التدريجي إلى تاريخ ٩/ ٤/ ٢٠٠٣[٢٨].

كما أن قطاع الصناعة التحويلية واجه نكسات متتالية تركت بصماتها على تطور واستمرار الصناعة العراقية، إذ توقفت معظم المصانع عن العمل والإنتاج لأسباب متعددة، فأما المصانع التي ما تزال قادرة على الإنتاج، فإنها تعاني من صعوبات ومشاكل تأتي في مقدمتها ضعف الطاقة الكهربائية وارتفاع تكاليف الإنتاج[٢٩]، ومن الجدول (٢) يمكن ملاحظة مدى انخفاض مساهمة هذا القطاع في العامين (٢٠١٠, ٢٠١١).

أما عن قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى فلا يختلف هذا النشاط عن غيره من أنشطة الاقتصاد الوطني، فعلى الرغم من قيام الحكومة أثناء عقد السبعينات من اهتمام بهذا القطاع، إلا أن التوجه نحو تنمية هذا القطاع بدأ يتراجع في المديات الزمنية المتلاحقة[٣٠]. وذلك بسبب ظروف الحصار الاقتصادي والأوضاع الأمنية السيئة، ولكن بعد تحسن الأوضاع الأمنية في السنوات الأخيرة في محافظات العراق، ارتفعت مساهمة هذا القطاع، خاصة قطاع الخدمات الاجتماعية والنقل والمواصلات والتشييد (لاحظ الجدول (٢).

رابعاً: تحليل اتجاهات تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١١)

إن طبيعة تركيب الصادرات في العراق تشبه اقتصادات دول الأوبك، لأنها تعتمد بشكل أساس على صادرات النفط، مما يعكس خطورة التخصص في إنتاج وتصدير هذه السلعة، لأن عوائد صادراتها تتعرض لتقلبات مستمرة.

ويبين الجدول (٣) اتجاهات تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١١)، إذ بلغت ٩,٥٢١ مليار دولار كمتوسط للمدة (١٩٨٥–١٩٨٩)، وارتفعت في المديات الزمنية التالية لتصبح ٦٧,٦٤٨ مليار دولار كمتوسط للعامين (٢٠١٠, ٢٠١١) ، ولكن ما يميز هذه الصادرات منذ بداية عقد التسعينات وحتى الآن، هو اتسامها بقدر من العشوائية وعدم الانتظام، نتيجة للأوضاع السياسية والعقوبات الدولية، ومن ثم الانفلات التجاري في ظل المرحلة الحالية، ففي الأعوام (١٩٩٠- ١٩٩٦) شهد العراق قرارات دولية متعددة، أدت إلى إيقاف صادرات العراق النفطية وغير النفطية، أما المدة (١٩٩٧- ٢٠٠٢) فقد تمثلت بتصدير النفط العراقي إلى الخارج مقابل الغذاء والدواء وحسب مذكرة التفاهم.

أما المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ فتميزت بارتفاع قيمة الصادرات النفطية، باستثناء عام ٢٠٠٩، إذ شهدت انخفاضاً بسبب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨[٣١]. أما نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت ٢١,٥% كمتوسط للمدة (١٩٨٥- ١٩٨٩)، وارتفعت في المديات الزمنية التالية إلى ٤١,٤% كمتوسط للعامين (٢٠١٠, ٢٠١١).

وبلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية ٩٦,٢% من إجمالي الصادرات كمتوسط للمدة (١٩٨٥- ١٩٨٩)، وأصبحت ٩٦,٥% من إجمالي الصادرات كمتوسط للعامين (٢٠١٠, ٢٠١١).

وبهذا ظل القطاع النفطي في العراق المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي طوال الخمسة عقود الماضية من القرن العشرين ومطلع أعوام القرن الحادي والعشرين، وأن العراق لم يستغل الموارد المتأتية من النفط لأغراض تطوير القطاعات غير النفطية، وذلك للحروب المستمرة للمدة الماضية التي أدت إلى عدم استخدام عائدات النفط في تحقيق النمو في القطاعات غير النفطية، مما جعل الاقتصاد أقل مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، فضلاً عن الهدر والضياع في تلك العوائد نتيجة لانتشار الفساد الإداري والمالي[٣٢].

المحور الثالث: تحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات النفطية في الأداء الاقتصادي

تم إعداد جداول متغيرات النموذج المراد تقديره لدولة العراق، وافترض البحث أن اتجاهات التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي (**Yi**) مقياساً مناسبا للأداء الاقتصادي، وأنه دالة في: متغير السكان X1 والصادرات النفطية X2 والصادرات غير النفطية X3 وإجمالي الإستيرادات X4 والاستهلاك الكلي X5 والاستثمار الأجنبي المباشر X6، بالعلاقة الدالية الآتية:

$$Yi = f\ (X1, X2, X3, X4, X5, X6)$$

ويمكن عرض المتغيرات كالآتي:

- **الناتج المحلي الإجمالي Yi**

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنهُ مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة معبراً عنها بقيمة نقدية، وتأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي كونهُ مؤشراً رئيسياً لتحديد الكثير من الحقائق الاقتصادية التي من أهمها التقلبات الدورية وغير الدورية سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وكذلك تشخيص الواقع الاقتصادي ومقارنته باقتصادات أخرى(٣٣).

- **السكان X1**

يعود الاهتمام بمعدلات النمو السكاني في الارتباط الوثيق بمعدلات التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، خاصةً وأن العنصر البشري يعد من العناصر الأساسية في تحريك عجلة التنمية وفي حصاد مردود عائدها(٣٤).

ويلعب السكان دورين أساسين في عجلة التنمية الاقتصادية، الأول من ناحية الطلب واتساع حجم السوق، كما أن التغيير في تركيب السكان العمري والجنسي والبيئي يؤدي إلى تغيير في حاجات المواطنين ومن ثم في تركيب السوق.

أما الثاني فينصب في جانب العرض، فإن أي زيادة في السكان تؤدي إلى زيادة في القوى العاملة، وإن أي زيادة في تركيب السكان خاصةً العمري يؤدي إلى تغيير نوعية عرض العمل، كل ذلك يؤدي إلى اتساع حجم الإنتاج إذا ما توفرت مصادر التنمية الأخرى(٣٥).

- **الصادرات النفطية X2**

ركزت معظم الدراسات على إسهام الصادرات ومنها الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي من خلال العوائد التي تحصل عليها لتمويل التنمية، وتعد صادرات النفط المحرك الأساسي لذلك النمو لدول منظمة الأوبك، كون الإيرادات المتأتية منها لها إسهام في سد الخلل الحاصل في الهياكل الإنتاجية، لأنها تساعد على زيادة الإستيرادات لسد حاجة الطلب المحلي من السلع المختلفة الاستهلاكية والاستثمارية[٣٦].

- **الصادرات غير النفطية X3**

وتأتي أهمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي، مما تلعبهُ الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة ثانية خطورة الموقف الذي يعرفهُ العراق من اعتماده الشبه كلي على الصادرات النفطية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث من جراء تراجع أسعار النفط[٣٧].

- **إجمالي الإستيرادات X4**

تكتسب الإستيرادات أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي ودورها في التنمية الاقتصادية، من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية، وكذلك التجهيزات الإنتاجية التي تمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية، ورغم كون الإستيرادات تسرباً غالباً إلا أنهُ في هذه الحالة تعتبر حقنا بالنظر إلى الآثار الطويلة المدى على الجهاز الإنتاجي وتنمية الصادرات[٣٨].

- **الإنفاق الاستهلاكي الكلي X5**

وهو من المؤشرات المهمة في قياس تطور مستوى المعيشة. ويعرف الطلب الكلي بأنهُ عبارة عن مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات

بالأسعار الجارية، وتعتبر التغيرات الحاصلة في حجم الطلب الكلي السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم الناتج القومي الإجمالي، ويمثل الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلي(٣٩).

وهو من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تشجع على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فالعلاقة عضوية بين الاستهلاك والإنتاج(٤٠).

- **الاستثمار الأجنبي المباشر X6**

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر التي من شأنها توفير رؤوس الأموال، وإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج، ورفع كفاءة المنتجات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية بما يضمن دخولها إلى الأسواق العالمية بثقة عالمية، نظراً للمزايا العديدة التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول في زيادة معدلات النمو، وزيادة درجة استغلال الموارد الاقتصادية، ورفع كفاءة عوامل الإنتاج، وسد الفجوة بين مواردها المحلية واحتياجاتها التنموية، فقد بدأت معظم الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية تتسابق محاولةً اجتذاب هذه الاستثمارات إلى أراضيها لتنمية اقتصاداتها الوطنية(٤١).

اعتمد البحث افتراض العلاقات المختلفة للدالة المذكورة في أعلاه بالقيم الحقيقية، وتمت تهيئة بيانات العينة وإعدادها **بالأسعار الثابتة** لجميع المتغيرات، عدا السكان بطبيعة الحال.

وقد أعطت نتائج التقدير للنماذج البسيطة والمتعددة بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، كذلك باستخدام برنامج إل Minitab، وباعتماد طريقة الانحدار الخطوات المتتالية Stepwise في إضافة أو حذف المتغيرات.

أعطى الانحدار البسيط للناتج المحلي الإجمالي على الصادرات النفطية السنوية بالأسعار الثابتة للطرفين التقدير الآتي:

$Yi = 17.9 + 0.713\ X2$
$T^* \quad (11.92) \quad (10.14)$
$R^2 = \%٨٠,٤ \quad R^{-2} = 79.7 \quad t_{(0.05)} = 1.72 \quad F = 25.31$

علاقة تأثير خطية إيجابية وذات دلالة إحصائية عالية مع معامل ارتباط قوي لصادرات النفط مع الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء التقدير القياسي للأنموذج الأفضل عمد البحث إلى تنفيذ برمجية الخطوات المتتالية Stepwise لتقدير النماذج المتدرجة بإضافة المتغيرات، غير المعنوية إحصائياً فقط بل والتي تسهم بأعلى معنوية إحصائية للأنموذج ككل كذلك، وصولاً إلى أفضل أنموذج لتحليل انحدار الأداء الاقتصادي الإجمالي على الصادرات النفطية والمتغيرات التفسيرية الأخرى. فظهر متغير الصادرات النفطية بأثر إيجابي يفسر لوحده ٧٩,٦٦% من تغييرات الناتج المحلي الإجمالي.

تبع الصادرات النفطية الاستثمار الأجنبي المباشر بأثر سالب معنوياً، ليرفع نسبة التفسير إلى 88.29%. وهنا يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في العراق تسهم سلباً بتحركات الأداء الاقتصادي الكلي، وهي تحتاج بذلك إلى دراسة مستقلة أو عدة دراسات من أجل تقويم المسار بما يخدم النمو الاقتصادي إيجاباً، ويرفع من معدلاته فوق المعدلات الجارية.

ثم يأتي الاستهلاك الكلي بالخطوة الثالثة كما هو متوقع لهُ، بأثر إيجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وترتفع المقدرة التفسيرية للأنموذج إلى 92.47%. ولكن مقدار التأثير متواضع.

وتأتي الإستيرادات بذات الاتجاه والحالة والأهمية وهي معنوية إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لتضيف تأثيراً موجباً وقليلاً إلى قيمة المعلمة التوضيحية للأنموذج، حيث R^{-2} =2.97% تمثل المعادلة الأخيرة دالة ناتج محلي، هي أقرب إلى معادلة الدخل القومي منها إلى دالة إنتاج، وذلك لغياب المتغير الديموغرافي، السكان مقياساً أو مقرباً لعنصر العمل. والمتغيرات الأربع (صادرات النفط والإستيرادات والاستهلاك والاستثمار

الأجنبي) ذات مقطع صادي موجب ومعنوي إحصائياً، أما معلمات متغيري السكان والصادرات غير النفطية فكانت غير معنوية إحصائياً.

Yi =	9.08 +	0.991 X2 +	0.120 X4 +	0.381 X5	- 16.9 X6
S.E	1.658	0.1198	0.07432	0.1113	3.507
t*	(5.48)	(8.27)	(1.62)	(3.42)	(-4.82)

R^2 = %94 R^{-2} = %93 t(0.05) = 1.72 F = 87.96

D.W.= 2.14 d.u.(0.05) = 1.75 dl(0.05) = 1.08

ومن تقدير الاختبارات الإحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥). يلاحظ أن المعلمات المقدرة في الأنموذج أعلاه قد اجتازت تلك الاختبارات الإحصائية. فقد كانت قيمة (t*) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية للمتغيرات المفسرة كافة، وللاستدلال على معنوية الأنموذج ككل تم احتساب قيمة (F*)، إذ تبين أنها أكبر من نظيرتها الجدولية، وأن القوة التفسيرية للأنموذج المقدر المعبر عنهُ بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) بلغت 93%، وتعني أن 93% من التغيرات الحاصلة في (Yi) سببها التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالأنموذج المقدر وهي صادرات النفط والسكان والاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك الكلي، في حين أن 7% من التغيرات فيه تعزى إلى متغيرات أخرى ضمن المتغير العشوائي أو متغيرات كمية لم يتضمنها النموذج. كما أشار الاختبار إلى أن الأنموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال وقوع قيمة (دربن واتسن) خارج المنطقة الحرجة، وخارج مدى قيمتيها الجدولية؛ العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، إذ بلغت ٢,١٤ وهذا يعني أن القيم المقدرة قد تقع في منطقة القبول إلى جانب سلامة النموذج من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة.

وينطبق نسق التحليل الاقتصادي لتفسير قيم وإشارة معلمات الأنموذج مع النظرية الاقتصادية في تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وهو تزايد الناتج المحلي الإجمالي، فتبين أن إشارة معلمة الصادرات النفطية X2 موجبة، وأن زيادتها بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الأداء الاقتصادي الكلي بـ (0.991) من الوحدة الواحدة.

أما معلمة عدد الإستيرادات (X4) فقد بلغت قيمتها (0.120) بإشارة موجبة، أي أن تزايد الإستيرادات بمقدار معين يسهم بزيادة متواضعة وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في مستوى النشاط الاقتصادي، وينطبق ذلك على الاستهلاك الكلي وبتقديرات أكبر (0.381) ومعنوية أعلى. أما معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر (X6) البالغة قيمتها (16.9) فتعكس غياب فاعلية الاستثمار لإسهامه سلباً في النمو الاقتصادي، وذلك لوجود معوقات وعوامل طرد الاستثمار ومنها عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والوضع الأمني وعدم توفر البنى التحتية. وهذه التقديرات تبين مدى إسهام صادرات النفط في نمو وتطور الاقتصاد العراقي، وبقدر ما تعبر كذلك عن تقديرات أنموذجية فهي تشخص عوامل ضعف في الأداء الأحادي للاقتصاد.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

١. شهد إنتاج النفط الخام تراجعاً في الطاقة التكريرية بسبب الظروف التي عاشها من حروب وحصار واحتلال وتدهور في الظروف الأمنية، فضلاً عن أن إنتاجه من المنتجات المكررة لا يغطي الاستهلاك المحلي المتزايد، مما يضطرهُ إلى استيراد المشتقات النفطية من الخارج.

٢. يُعد العراق من بين مجموعة الدول ذات الحجم المتوسط من السكان ومعدلات نموهِ وهو من الشعوب الفتية التي تكون فيه نسبة السكان في سن ١٥ فما فوق مرتفعة، وتمثل نسبة سكان الحضر النسبة الغالبة.

٣. انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراق كالبطالة والتضخم والمديونية والفساد وانخفاض المستوى المعيشي وتدهور القطاعات السلعية الاقتصادية.

٤. تُعد نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان في العراق نسبة منخفضة مقارنةً بغيرها من الدول وتتميز بانخفاض الإنتاجية وضعف مساهمة المرأة، فضلاً عن ارتفاع معدل نموها بصورة أكبر من معدل نمو السكان ومعدل نمو الوظائف.

٥. ظل القطاع النفطي في العراق المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي طوال الخمسة عقود الماضية من القرن العشرين والعقد اللاحق من القرن الحادي والعشرين، بحيث بقيت طاقة العراق الإنتاجية هي المحدد الأساس للحصول على الموارد، فالعراق لم يستغل الموارد المتأتية من النفط لأغراض تطوير القطاعات غير النفطية، فضلاً عن الحروب المستمرة للفترة الماضية حال دون تحقيق الهدف الأساس من استغلال عائدات النفط في تحقيق النمو في القطاع غير النفطي، مما جعل الاقتصاد أقل مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية.

٦. في ضوء التقدير القياسي وصولاً إلى أفضل أنموذج لتحليل انحدار الأداء الاقتصادي الإجمالي على الصادرات النفطية والمتغيرات التفسيرية الأخرى. ظهر متغير الصادرات النفطية بأثر إيجابي يفسر لوحده ٧٩,٦٦% من تغييرات الناتج المحلي الإجمالي. تبع صادرات النفط الاستثمار المباشر الأجنبي بأثر سالب معنوياً، ليرفع نسبة التفسير إلى 88.29%. ثم يأتي الاستهلاك الكلي بأثر ايجابي ومعنوي إحصائيا

عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وترتفع المقدرة التفسيرية للأنموذج إلى 92.47%. وتأتي الإستيرادات بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لتضيف تأثير منخفض وقليل إلى القيمة المقدرة التوضيحية للأنموذج، حيث أن R^{-2}=92.97%. وبهذا فإن القوة التفسيرية للأنموذج المقدر المعبر عنه بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) بلغت (٩٣%). وتعني أن 93% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالأنموذج وهي صادرات النفط والسكان والاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك الكلي، في حين أن 7%فقط من التغيرات فيه تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتم أخذها بنظر الاعتبار في الأنموذج المقدر. أما السكان والصادرات غير النفطية فلم تتأكد آثار معنوية لهما، وهذه التقديرات أثبتت مدى مساهمة صادرات النفط في نمو وتطور الاقتصاد العراقي، وبقدر ما تعبر كذلك عن تقديرات أنموذجية فهي تشخص عوامل ضعف في الأداء الأحادي للاقتصاد.

ثانياً: المقترحات

١. ضرورة إعادة هيكلة للقطاعات الاقتصادية في العراق لكي تستطيع أن تحقق مكاسب اقتصادية من الموارد الاقتصادية قبل نضوبها، والمحافظة عليها واستثمارها في تطوير القطاعات السلعية، فضلاً عن تخفيض الاعتماد على النفط بتنويع مصادر الدخل وبزيادة الاستثمار في بقية القطاعات السلعية الأخرى خاصةً الصناعة والزراعة.
٢. العمل على تطوير الصناعة النفطية بجميع مراحلها وعدم الاكتفاء بتصدير النفط الخام، وذلك لغرض توفير المشتقات النفطية وتلبية الطلب المحلي المتزايد عليها.

٣. دعم القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي عن طريق اتخاذ السياسات والقرارات التي من شأنها أن ترفع من أداءه وتعزيز دوره في الاقتصادات النفطية النامية.

4.لابدَّ من إعادة النظر في وضع خطط اقتصادية شاملة تتضمن بدائل عديدة من المشاريع الاستثمارية، والعمل على تفعيل كافة مجالات النماء الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتنويع الصادرات وخاصة السلع المصنعة، والتركيز على إستيرادات السلع الإنتاجية التي تساهم في النمو والتطور الاقتصادي.

٥. ضرورة التوجه نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وإتباع الأسس الصحيحة للتعامل معهُ، وذلك لغرض النهوض بالمشاريع الاستثمارية في الصناعة والزراعة والمباني السكنية لتخفيف مشكلة السكن.

الجدول (٣): اتجاهات تطور الصادرات النفطية وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة ١٩٨٥ – ٢٠١١ (مليار دولار)

المؤشرات	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الناتج المحلي الإجمالي	الأهمية النسبية		
				٣\١	٣\٢	١\٢

السنوات	١	٢	٣			
١٩٨٥ - ١٩٨٩	9.894	9.521	43.946	22.4	21.5	96.2
١٩٩٠ - ١٩٩٤	2.424	2.255	6.335	23.0	21.4	٩٣,٠
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٤,٨٧٩	٤,٥٢٧	٩,٥٧٣	٣٩,٤	٣٦,٦	٩٢,٨
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	١٥,٣٢٤	١٤,٦٦٤	٢٣,٥٩١	٦٥,٩	٦٢,٩	٩٥,٧
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٣٨,٧١٧	٣٧,٩٢٤	٨٢,٧٩٩	٤٥,٨	٤٤,٧	٩٨,٠
٢٠١٠ - ٢٠١١	٧٠,١١٧	٦٧,٦٤٨	١٦١,٨٠٧	٤٣,٠	٤١,٤	٩٦,٥

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الآتية:

- Annual Statistical Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting, Countries, ISSN 0475-0608, (2003, PP. 3-5), (2006, PP. 11-13) (2007, PP. 11-13) (2008, PP. 11-13), (2012, PP. 15-17).

(*): احتسبت النسب من قبل الباحثان.

ملاحظة: القيم في الجدول (٢) و (٣) تمثل قيم المتوسطات للمديات الزمنية.

Development Trends of Oil Exports and It's Effects in the Economic Performance in Iraq for (1985-2011)

Mohammed Tayeb Abdul-Hadi Ismail
Master Stage
College of Administration And Economics
University of Mosul

Dr. Sa'ad Mahmood Khalil Al-Kawaz
Assist. Prof.
College of Administration And Economics
University of Mosul

Abstract

The current study aimed at estimate the impact of oil exports and the effect other economic variables in the economic performance in Iraq for the period 1985-2011. The standard method was used in analyzing the results using the multiple linear regression analysis and the stepwise، Throughout the estimation process، it was clear that (93%) of the changes in the economic performance that are interpreted by the oil exports with a positive and significant effect and the direct foreign investment, and the total consumption with a positive and statistically significant effect. The imports come to have low positive effect in the estimated model. The indications of the model parameters showed that the estimated results were in correspondence with the economic theory and it was evident that oil exports are the most influential economic variables on the economic performance.

الجدول (١) مؤشرات تطور قطاع النفط في العراق وأهميته النسبية للمدة ١٩٨٥ – ٢٠١١

المؤشرات / السنوات	إنتاج النفط الخام مليون برميل/اليوم	احتياطي النفط الخام المؤكد مليار/برميل	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد تريليون متر مكعب	الطاقة التكريرية مليون برميل/اليوم	إنتاج المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	استهلاك المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	الأهمية النسبية %					
							إنتاج النفط الخام	احتياطي النفط الخام المؤكد	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد	الطاقة التكريرية	إنتاج المنتجات المكررة	استهلاك المنتجات المكررة
١٩٨٩-١٩٨٥	2.234	87.400	1.689	0.403	0.356	0.293	12.3	١٢,٩	3.6	6.1	6.6	8.6
١٩٩٤-١٩٩٠	0.866	100.000	3.104	٠,٥٧٠	0.371	0.371	3.6	12.9	5.6	7.6	6.0	8.9
١٩٩٩-١٩٩٥	1.552	109.900	3.276	٠,٦٠٣	0.447	0.403	5.7	13.5	5.1	7.3	6.0	8.5
٢٠٠٤-٢٠٠٠	2.203	114.500	٣,١٥٠	0.603	٠,٥٠٠	0.468	7.8	12.9	3.9	6.6	6.1	8.5
٢٠٠٩-٢٠٠٥	2.092	115.000	3.170	0.673	0.470	0.558	6.6	11.7	3.6	٢7	5.3	8.5
٢٠١١-٢٠١٠	٢,٦٥٣	١٤٢,٣٥٠	٣,١٥٨	٠,٨٠٠	٠,٥٦٣	٠,٦٥٨	٨,٥	١١,٩	٣,٣	٩,١	٦,٧	٩,١

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الآتية:

- Annual Statistical Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting Countries, ISSN 0475-0608, (2003, PP. 11-21), (2006, PP. 17-29), (2007, PP. 17-29), (2008, PP. 17-29), (2012, PP. 22-46),

(*): احتسبت النسب من قبل الباحثان.

ملاحظة: القيم في الجدول (١) تمثل قيم المتوسطات للمديات الزمنية.

الجدول (٢): مؤشرات تطور القطاعات الاقتصادية في العراق وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٨٥-٢٠١١

المؤشرات / السنوات	إجمالي السكان مليون نسمة	إجمالي القوى العاملة مليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي ألف دولار	نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان	الأهمية النسبية %			
						الزراعة	الصناعة	الصناعات التحويلية	القطاعات الأخرى
١٩٨٥-١٩٨٩	16.648	3.748	43.946	٢,٦٤٠	22.5	14.1	31.1	11.5	54.8
١٩٩٠-١٩٩٤	١٩,٢٤٨	٤,٣٧٣	6.335	٠,٣٢٩	٢٢,٧	١٣,٤	٥٣,٩	٥,٥	٣٢,٧
١٩٩٥-١٩٩٩	٢٢,٢٢٧	٥,١٨٦	9.573	٠,٤٣٠	٢٣,٣	٨,١	٧٧,٠	٠,٧	١٤,٨
٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٥,٦٠٩	٦,٠١٧	23.591	٠,٩٢١	٢٣,٤	٧,٠	٧٢,٤	١,٣	٢٠,٦
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٩,٣١٨	٦,٨٦٨	82.799	٢,٨٢٤	٢٣,٤	٥,٢	٥٤,٩	١,٧	٤٠,٠
٢٠١٠-٢٠١١	32.478	7.103	١٦١,٨٠٧	٤,٩٨٢	23.4	4.7	٤٨,٠	2.2	47.4

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الآتية:

- البنك الدولي، ٢٠١٢، مؤشرات التنمية العالمية، **http://data.albankaldawli.org/data.../world-development-indicators**.
- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية – SESRIC، http://www.sesrtcic.org/index-ar.php

الجدول (٤): المتغيرات الاقتصادية المعتمدة والمستقلة بالأسعار الثابتة (٢٠٠٥) للعراق (مليار دولار)

المتغيرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السكان مليون نسمة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الإستيرادات	الإنفاق الاستهلاكي النهائي	الاستثمار الأجنبي المباشر
١٩٨٥	٢٠,١٨٤	١٥,٦٨٧	٨,٥٢٣	٠,٢٦٣	23.165	١7.28	٠,٠٠١
١٩٨٦	٢١,٨٢٦	١٦,١٥٩	٥,٧٠١	٠,٤٦٢	38.001	15.035	٠,٠٠٢
١٩٨٧	٢٦,٠٥٦	١٦,٦٤٥	٧,٣٧٥	٠,٢٢٦	26.431	9.602	٠,٠١٠
١٩٨٨	٢٦,٨٥١	١٧,١٤٦	٧,٢٢٠	٠,٢٣٠	26.001	10.775	٠,٠٠٠
١٩٨٩	٢٤,٤٦٩	١٧,٦٦٣	٨,٨٧١	٠,٣٠٤	20.873	8.648	٠,٠٠٢
١٩٩٠	٢٤,٤٧٤	١٨,١٩٤	٦,٩٠٠	٠,٥١٨	3.579	8.181	٠,٠٠٠
١٩٩١	٨,٢٩٢	١٨,٧٠٧	٠,٢٤٤	٠,٠١٨	3.579	6.300	٠,٠٠٢-
١٩٩٢	١٠,٤١٧	١٩,٢٣٣	٠,٣٥٦	٠,٠٢٧	2.358	8.561	٠,٠٠٦
١٩٩٣	١٥,٤٧٧	١٩,٧٧٥	٠,٦٥٣	٠,٠٤٩	4.156	12.417	٠,٠٠٢
١٩٩٤	١٤,٧٦٢	٢٠,٣٣٢	٠,٧٧٢	٠,٠٥٩	2.732	12.941	٠,٠٠٠
١٩٩٥	١٢,٠٥٩	٢٠,٩٠٤	٠,٦٩٦	٠,٠٥٣	2.025	10.592	٠,٠٠٣
١٩٩٦	١٨,٠٤٥	٢١,٥٤٦	١,٠٠٨	٠,٠٧٦	8.571	14.790	٠,٠٠٦-
١٩٩٧	٢١,٩٩٤	٢٢,٢٠٧	٧,٠٧٣	٠,٥٣٢	14.335	13.290	٠,٠٠٢
١٩٩٨	٢٩,٦٦١	٢٢,٨٨٨	٨,٩٣١	٠,٦٨٠	20.044	18.246	٠,٠١٢
١٩٩٩	٣٤,٨٧٥٦	٢٣,٥٩٠	١٤,٢٥٢	١,١٣٤	24.932	12.134	٠,٠٠٨-
٢٠٠٠	٣٥,٣٦٦	٢٤,٣١٤	٢٠,٧٢٢	٠,٦٣٨	21.779	11.136	٠,٠٠٣-
٢٠٠١	٣٦,١٨١	٢٤,٩٣٨	١٦,٠٧٤	٠,٨٤٥	26.956	15.501	٠,٠٠٦-
٢٠٠٢	٣٣,٦٨٥	٢٥,٥٧٨	١٢,١٨٤	٠,٦٣٦	19.920	17.647	٠,٠٠٢-
٢٠٠٣	٢٢,٥٣٥	٢٦,٢٣٤	٧,٩٩٠	٠,٥٠٠	24.915	18.903	٠,٠٠٠
٢٠٠٤	٣٤,٧٣٩	٢٦,٩٠٨	١٨,٣٤٣	٠,٧٦٤	31.081	30.257	٠,٣١٠
٢٠٠٥	٣٦,٢٦٨	٢٧,٥٩٨	٢٢,٩٥٠	٠,٧٤٧	30.670	28.721	٠,٥١٥
٢٠٠٦	٣٩,٩٥٢	٢٨,٤٣٣	٢٨,٥٧١	٠,٩٩٧	18.330	25.081	٠,٣٧١
٢٠٠٧	٤٠,٥٠٣	٢٩,٢٩٣	٣٥,٠٩٣	٠,٨٠٠	13.542	27.510	٠,٩١٤
٢٠٠٨	٤٣,١٧٩	٣٠,١٧٨	٥٣,٥٩١	٠,٥٥٨	16.044	25.016	١,٧٠٩
٢٠٠٩	٤٥,٦٨٨	٣١,٠٩٠	٣٨,٠١٥	٠,٦٧٢	21.187	39.535	١,٤٥٨
٢٠١٠	٤٨,٣٦٤	٣٢,٠٣١	٤٧,١١٢	٢,٠٨٠	20.626	39.006	١,٢٥٨
٢٠١١	٥٢,٥١٤	٣٢,٩٦٢	٣٥,٥٠٤	١,١٢٤	18.870	38.120	٠,٥٩٧

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الآتية:

- Annual Statistical Bulletin. 2003. 2006. 2007. 2008. 2012 Organization of the Petroleum Exporting Countries. ISSN 0475-0608.

- UN Data. A World of Information. 2012. http:\\ data. un.org/Data.aspx?d=WDI& f= Indicator_ Code%.

- البنك الدولي،٢٠١٢، مؤشرات التنمية العالمية،
http://data.albankaldawli.org/data.../world-development-indicators.

- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية – SESRIC،
http://www.sesrtcic.org/index-ar.php.

الهوامش والمصادر

(1) عابد، محمد سيد، ٢٠٠١، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، ص١١٨.

(٢) غزال، قيس ناظم، ٢٠٠٤، أثر صادرات العراق الإستخراجية في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٠)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٦، العدد ٧٤،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ٧٠.

(٣) الكواز، سعد محمود خليل، ١٩٩٨، تقدير أثر الصادرات الإجمالية والتفصيلية على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (١٩٧٣– ١٩٩٠)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٠، العدد ٥٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ٢٦٩.

(٤) سعيدي، وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، ٢٠٠٢،مجلة الباحث، العدد ١، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، http://www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/PressUniversitaire/.../bh_n1.html, ص ٨.

(٥) بن ساحة، مصطفى، ٢٠١١، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر / دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة وليـة، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، http://wwwunivghardaiadz/bibiothequmothkirate/majestre/comerce/.pdf, ص٤١- ٤٢.

(٦) Abou-Stait, Foud, 2005, Are Exports the Engine of Economic Growth? An Application of Cointegration and Causality Analysis for Egypt (1997, 2003), Economic esearch Working Paper, No. 76, http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/.../00363566-EN-ERWP-76.PDF, p. 2.

(٧) Mishra, P. K., 2011, the Dynamics of Relationship between Exports and Economic Growth in India, International Journal of Economic Sciences nd Applied Research, Vol. 4, No. 2, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1923769, p. 53.

(٨) بن ساحة، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٩) حسن، يحيى حمود وعبدالصاحب، أحمد صدام، ٢٠٠٧، نفط الخليج العربي في ظل تطورات سوق النفط العالمية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ١٣، ص ١٢٦.

(١٠) طاهر، جميل، ١٩٩٧، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، http://www.arab-api.org/jodep/products /delivery /wps 9701.pdf, ص ١-٢.

(١١) Merza, Ebrahim, 2007, Oil Exports, Non Oil Exports and Economic Growth: Time Series Analysis for Kuwait (1970-2004), Kansas State University, Manhattem, Kansas, http://krex.kstate.edu/dspace/bitstream/handle/2097//ebrahimmerza 2007.pdf, p. 30.

(١٢) Akanni, Olomala Philip, 2007, Oil Wealth and Economic Growth in Oil Exporting African Countries, African Economic Research Consortium, Nairobi, http://www.aercafrica.org/documents /rp 1 7 0.pdf, p. 1-2.

(١٣) التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٣، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، ص ١٧.

(١٤) الشيرواني، شيلان صباح فقي عزيز، ٢٠٠٢، سياسات تسعير المنتجات النفطية في أسواق عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ٥٧.

(١٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧، http://www.amf.org.ae/ar/jointrep، ص ٦٩.

(١٦) الجبوري، نوري محمد عبيد كصب، ٢٠١٠، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لجمهورية العراق للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٨، رسالة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص ٨٧.

(١٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥، http://www.amf.org /jointrep، ص ١٠٤.

(١٨) Republic of Iraq, 2005, National Development Strategy 2005-2007 Iraq Strategic review board ministry of Planning Development Cooperation, June 30, http://siteresources.worldbank.org/Iraq-NDSJuly14-FINALFINA%5B%5D.pdf, p.25.

(١٩) جاسم، عبدا لرسول عبد، ٢٠١٠، نحو تقويم الاقتصاد العراقي، الحلول والمعالجات، المؤتمر العلمي العاشر، ٢٤ – ٢٥ تشرين الأول، مجلة المنصور، العدد ١٤/خاص، الجزء الأول، http:\\%20%22٢٠%www.iasj.net/iasj?func...au:%22%20، ص ١٤.

(٢٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨، http://www.amf.org.ae/ar/jointrep، ص ٣٦.

(٢١) محمد، سحر قاسم، ٢٠١١، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، http://www.cbi.iq/documents/Sahar_1.pdf، ص ٥.

(٢٢ الجبوري، المصر السابق، ص ١٦٥-١٦٩.

(٢٣) العبيدي، سعد علي محمد ومحمد، محمد يوسف، ٢٠١٠، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، وقائع المؤتمر الوطني الأول والعلمي العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ص ٣٧.

(٢٤) محمد، المصدر السابق، ص ٥- ٦.

(٢٥) جاسم، المصدر السابق، ص ١١.

(٢٦) التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، ص ١٢.

(٢٧) محمد، المصدر السابق، ص ١٠.

(٢٨) جاسم، المصدر السابق، ص ١٢.

(٢٩) التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٨، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، ص ٢٠.

(٣٠) جاسم، المصدر السابق، ص ١٢.

(٣١) الدليمي، سعد عبدالكريم حماد فرحان، ٢٠١١، ميزان المدفوعات العراقي ١٩٩٠– ٢٠٠٩، دراسة تحليلية في أسباب الاختلال وطرق المعالجة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، ص ٥٥- ٥٦.

(٣٢) محمد، المصدر السابق، ص ١٠.

(٣٣) الفراجي، مصطفى فاضل حمد ضاحي، ٢٠١١، الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وانعكاساتها على اقتصادات أقطار مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، ص ٦٩.

(٣٤) الصغير، صالح بن محمد، ٢٠٠٧، النمو السكاني وتوزيعات السكان بين المستوطنات البشرية وتطور التعليم في المملكة العربية السعودية، مجلة الوضيعي، الهيئة الوطنية لحماية الحياة القطرية وإنماءها، السعودية، ص ١.

(٣٥) الجبوري، المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٣٦) النعيمي، غادة نافع صديق عبدالله، ٢٠١١، مؤشرات تطور التجارة الخارجية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة ١٩٨٥– ٢٠٠٩، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ١٠٢- ١٠٣.

(٣٧) بن ساحة، المصدر السابق، ص ٣.

(٣٨) المسغوني، منى، ٢٠٠٥، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين ١٩٧٠-٢٠٠١، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، http://www.guelma24.net/t13353-topic، ص ١.

(٣٩) كريم، بودخدخ، ٢٠١٠، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١-٢٠٠٩، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، http://www.guelma24.net/t13353-topic ، ص ١٢٧.

(٤٠) كنعان، علي، ٢٠٠٩، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية، http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf، ص ٣.

(٤١) العقبي، علي قاسم، ٢٠١١، دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد مع إشارة إلى محافظة البصرة العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ١٩،
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=62369، ص ٣.